الأمن البشري في الساحل الإفريقي بين شقي الرحى:

التغير المناخي والإرهاب

إعداد/ دينا أيمن

أبريل 2022

FDHRD

الأمن البشري في الساحل الإفريقي بين شقي الرحى:

التغير المناخي والإرهاب

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية– مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 – غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الألكتروني: https://www.fdhrd.org/

جميع الحقوق محفوظة- 2021 ©

FDHRD

FDHRD

مقدمة

يمثل الأمن البشري تحديًا مهمًا في سياق الإرهاب وهو أمر حاسم لتحقيق مؤشرات التنمية المختلفة مثل التطور البشري، وتلبية الاحتياجات الأساسية، والعيش الهادئ دون خوف وخطر على المستقبل. إن تهديد الأمن البشري مرتبط بحقوق الإنسان، وقد أدان مجلس حقوق الإنسان من قبل الأعمال الإرهابية ووصفها بأنها إجرامية وغير مبررة، وشجع على اتخاذ تدابير تضمن الاتساق بين قوانين مكافحة الإرهاب وإجراءات التنفيذ مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

بالإضافة لذلك، يعد تغير المُناخ أيضًا أحد أكثر القضايا انتشارًا وتهديدًا في عصرنا الحالي ويؤثر بالسلب علي جميع الدول حول العالم النامية والمتقدمة، حيث أن الموارد المالية والتكنولوجيا لم ولن تُمكن الدول من التغلب علي أزمة التغير المناخي حيث يتطلب الأمر تعاون مشترك علي مستوي عالمي لمواجهة تلك الأزمة. فالآثار العالمية لتغير المناخ واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، من تغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي، إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفيضانات الكارثية.

نتيجة للعولمة نجد تداخل وتتابع بين ظاهرتي الإرهاب والتغير المناخي وتأثيرهما علي الأمن البشري للافراد حيث يؤثر كلاهما بالسلب علي مؤشرات الأمن البشري في الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة وتتعرض لتأثير مباشر بسبب التغيرات المناخية الحادة التي يشهدها عالمنا في الوقت الحالي.

حيث في الدول النامية والفقيرة وفي أفريقيا على وجه التحديد تسوء الأوضاع الإنسانية دون تحسن بفعل عوامل كثيرة، على رأسها انتشار الجماعات المسلحة الإرهابية والمتمردة تزامناً مع التأثير الواضح للتغيرات المناخية العالمية بحيث أصبحت الشعوب تعاني من نقص الغذاء والجفاف والتصحر والقتل والنزوح والتشريد.

يناقش التقرير مفهوم الأمن البشري وتطوره والعلاقة بين انتشار الإرهاب عالميًا وانتشار الجماعات المسلحة في دول الساحل الأفريقي والتغيرات المناخية وتأثير كلاهما علي الأمن البشري للأفراد بدول الساحل الأفريقي.

أولًا: مفهوم الأمن البشري: تطوره ومؤشراته

يعتبر مفهوم الأمن البشري مفهوم حديث الاستخدام مؤخرًا إلا أنه تطور عبر التاريخ وظهر منذ انتهاء أحداث الحرب الباردة، حيث لا يرتبط الأمن البشري بالمفاهيم الأكثر تقليدية للأمن المستمدة من التحليل العسكري لنموذج العلاقات الدولية. بينما يعتمد نموذج الأمن التقليدي المهيمن على العلاقة اللاسلطوية بين الدول، ينقل مفهوم الأمن البشري التركيز إلي الفرد كفاعل مهم في الدولة بدلًا من التركيز علي الدولة كالفاعل الأساسي فقط وفقًا للمفاهيم التقليدية للأمن. وبالتالي، فإن التهديد الأمني لا يجب

أن يكون بالضرورة يهدد سلامة الدولة فقط، ولكن يمثل تهديدًا لأمن الفرد أيضًا. وذلك يؤدي إلي وجود مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة التي تهدد أمن الفرد والدولة.

تم تقديم هذا المفهوم رسميًا إلى الخطاب الأمني باعتباره استجابة لما بعد الحرب الباردة 1989، للتهديدات التي تم اعتبارها خارج قدرات الأمن التقليدي. كانت موازين القوى فعالة في التعامل مع التهديد النووي، ولكن لم تكن قادرة على توفير الأمن من الصراع داخل الدول، والكوارث البيئية، والمجاعة، والأمراض، والألغام الأرضية، والعنف الأسري الذي يهدد أمن الأفراد داخل الدولة.

والجدول التالي يوضح الاختلاف بين مفهومي الأمن البشري والأمن التقليدي:

نوع الأمن	الفاعل المعني بالحماية	مسؤولية الحماية	التهديدات المحتملة
الأمن التقليدي	الدولة	سلامة الدولة	الحرب بين الدول، وانتشار الأسلحة النووية
الأمن البشري	الفرد	سلامة الفرد	المرض والفقر الكوارث الطبيعية، العنف والألغام الأرضية انتهاكات حقوق الإنسان

يعتبر الأمن البشري تسلسلاً لحقوق الإنسان وفق أولويات ترتكز على ظروف كل مجتمع ويتوافق مع أفكار الخوف والحاجة. وبالتالي، يمكن فهمه وتوضيحه من خلال القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل نقص الغذاء والدواء والرعاية والتعليم والأمن، وذلك وفقًا لما أكدته جميع الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

تستند حقوق الإنسان إلى مبدأ المساواة بين الناس، وهي ضرورية لتوفير حياة كريمة للفرد. في حين أن احترام هذه الحقوق مهم، ولا سيما الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية، مثل توفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية والعمل، فإن هذا لا يكفي للأمن البشري. الظروف الملائمة ضرورية لتحقيق الأمن البشري حيث أن الأمن الفردي والوطني والدولي يتطلب حماية حقوق الإنسان، وأي خرق لها يعتبر تهديداً للأمن البشري.

انطلاقًا من هذا المنظور الدولي لحقوق الإنسان، ازداد الانفتاح على مفهوم الأمن البشري في البلدان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وتم تشكيل لجان معنية بالأمن البشري لحماية حقوق الإنسان والتصدي لتحديات الأمن البشري، وأخطرها الإرهاب والتطرف.

بدأ تطبيق مفهوم الأمن البشري مع أجندة جامعة الدول العربية عام 2001 والنسخة العربية لتقرير الأمن البشري الصادر عن لجنة الأمن البشري عام 2004. وقد ناقش مؤتمر الأمن البشري في المنطقة العربية هذا الموضوع في ظل التحديات الدولية المشار إليها في تقرير التنمية البشرية لعام 1999: *"العولمة من الناحية الإنسانية"* . تم تلخيص الخطر الذي تشكله العولمة على الأمن البشري من خلال

سبعة عناصر: الافتقار إلى الاستقرار المالي، وغياب الأمن الوظيفي، وغياب الأمن الصحي، وغياب الأمن الثقافي، وغياب الأمن الشخصي، وغياب الأمن البيئي، وغياب الأمن السياسي والاجتماعي.

وقد سبق توضيح ذلك في تقرير التنمية البشرية الذي اعتبر الأمن البشري متعدد العناصر والأبعاد. ووفقًا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يتكون مفهوم الأمن البشري ، من سبعة مؤشرات وهي:

- الأمن الاقتصادي: (دخل الفرد، مستوى المعيشة، التوظيف، نسبة العاملين/العاطلين عن العمل، خطر البطالة).
- الأمن الغذائي: (ضمان الإمدادات الغذائية الأساسية، مثل: توافر وتوريد المواد الغذائية، الحصول على الغذاء الأساسي، جودة التغذية، الحصة المخصصة من ميزانية الأسرة للغذاء، إمكانية الحصول على الغذاء أثناء الكوارث الطبيعية التي من صنع الإنسان).
- الأمن الصحي: (الحصول على المياه النظيفة، والعيش في بيئة صحية، والحصول على خدمات الرعاية الصحية بأسعار معقولة، والوقاية من الأمراض والأوبئة، والمعرفة الأساسية للعيش حياة صحية).
- الأمن البيئي: (منع تلوث المياه والهواء، ومنع الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير والزلازل).
- الأمن الشخصي: (التعرض للتهديد لأنواع مختلفة من العنف، والوقاية من الحوادث، مستوى الجريمة، الأمن من المخدرات غير المشروعة، كفاءة المؤسسات، منع العنف الإسري وإساءة معاملة الأطفال، والوصول إلى المعلومات العامة).
- أمن المجتمع: الخوف من الصراعات متعددة الجنسيات والأقاليم، الخوف من الصراعات الداخلية، الحفاظ على الثقافات واللغات والقيم التقليدية/العرقية، إلغاء التمييز العرقي، حماية السكان الأصليين).
- الأمن السياسي: (مستوى الديمقراطية، الحماية من قمع الدولة (حرية الصحافة والتعبير والتصويت وما إلى ذلك)، احترام حقوق الإنسان الأساسية والحريات، التوقعات الديمقراطية، إلغاء الاعتقال السياسي ، والسجن، والتعذيب المنهجي، وسوء المعاملة، وعدم الاكتراث).

يعبر الأمن البشري عن وجود أهم الإحتياجات الإنسانية الأساسية والكرامة البشرية، بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع. فهو يتجه نحو فكرة ديمقراطية فعالة وضرورية أي أن الإشباع المادي يقع في جوهر الأمن البشري كذلك يتضمن الأبعاد غير المادية ليشكل مجموعة منوعة، وهو يعتبر أن التغير في طبيعة الصراع والعولمة المتزايدة جعلا الشعوب في أولوية الاهتمام الدولي، وأن سلامة الفرد التي تشكل محور الأمن البشري قد أصبحت معيارًا للأمن العالمي وثمة علاقة وطيدة بين الأمن البشري والسلم الدولي، إذ لا يمكن تجاهل نتائج المجاعة والتلوث والعنف العرقي على صعيد السلم المنشود. كما تطرق هذا المفهوم إلى العلاقة التي تربط الأمن البشري بكل من الأمن القومي والتنمية البشرية.

يعد مفهوم الأمن البشري من أهم المفاهيم المرتبطة بحقوق الانسان حيث أشار وزير الخارجية الكندي السابق ليود أكسوورتي في تحليله عن الأمن البشري إلى أنه "يتضمن الأمن ضد الحرمان الإقتصادي، ونوعية مقبولة من الحياة، وضماناً لحقوق الإنسان الأساسية."

ويتحقق الأمن البشري من خلال الحفاظ والإبقاء علي المكونات الأساسية للأمن البشري وهي الأمن الشخصي أو الفردي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، الأمن السياسي والمجتمع المحلي. يتعرض الأمن البشري لتهديد كبير في منطقة الساحل الافريقي بسبب انتشار الجماعات الإرهابية والظروف المناخية القاسية التي تحول دون الحفاظ علي مكونات الامن البشري.

ثانيًا: تداعيات أزمة التغيرات المناخية

أ-التغيرات المناخية عالميًا

في تقرير عن تأثير التغيرات المناخية على البشرية، إن نحو 166 مليون شخص في إفريقيا وأميركا الوسطى، احتاجوا إلى المساعدة بين عامي 2015 و2019 بسبب حالات الطوارئ الغذائية المرتبطة بتغير المناخ.

كذلك فإن هناك ما بين 80 مليون شخص، أكثر عرضة لخطر المجاعة بحلول عام 2050. وفيما يتعلق بسوء التغذية، فهناك نحو 1.4 مليون طفل سيعانون من التقزم الشديد في إفريقيا بسبب المناخ في 2050. وانخفضت المحاصيل الزراعية بنسبة تتراوح بين 4% و10% على الصعيد العالمي خلال الثلاثين سنة الفائتة. وتراجعت كميات صيد الأسماك في المناطق الاستوائية بمعدل يتراوح بين 40% و70%، في ظل ارتفاع الانبعاثات. وهناك 2.25 مليار شخص إضافي معرضون لخطر الإصابة بحمى الضنك في آسيا وإفريقيا وأوروبا، في ظل سيناريوهات الانبعاثات العالية المفزعة.

بالنسبة لتأثير التغير المناخي على الهجرة الداخلية، فسيزيد معدلها بين عامي 2020 و2050 إلى 6 أضعاف النسبة الحالية. كما سيكون للاحتباس الحراري آثار مرعبة على "الإجهاد المائي"، إذ سيتأثر 122 مليون شخص في أميركا الوسطى و28 مليونًا في البرازيل، و31 مليونًا في بقية أميركا الجنوبية. وفي حدث نادر أودت الفيضانات التي ضربت أوروبا وأجزاء من ألمانيا في يوليو 2021 بعد هطول أمطار غزيرة، بأكثر من 150 شخصًا حتى الآن.

وأوضح عالم المناخ ونائب الرئيس السابق لهيئة المناخ التابعة للأمم المتحدة، جان جوزيل، أن "الكتل الهوائية المحملة بنسبة كبيرة من الماء، بقيت في مكانها في الأجواء أربعة أيام بسبب درجات الحرارة المنخفضة، فكانت النتيجة هطول أمطار غزيرة، بين 14 و15 يوليو، وصل منسوبها إلى ما بين 100 و150 مليمترًا، أو ما يعادل شهرين من الأمطار".

ازدات حدة التغيرات المناخية في عام 2021، وأصبحنا نرى كل ما تم التحذير منه من كوارث طبيعية وارتفاع في درجات الحرارة أصبح حقيقة حيث زادت الأعاصير والأعاصير المدارية والعواصف وهي من

اكثر الظواهر التي تكلف الحكومات موارد مالية طائلة لمحاولة إصلاح تداعيات تلك الكوارث. وفي محادثات المناخ العالمية في مؤتمر "COP26"[1] في جلاسكو، شهدت قضية تمويل الخسائر والأضرار الناجمة عن الأحداث المتعلقة بالمناخ خلافًا كبيرًا بين البلدان. وأرادت الدول النامية السيولة، بينما قالت الدول الأكثر ثراءً "تقدمًا" إنهم بحاجة إلى مزيد من المحادثات حول هذه المسألة. ويؤدي ارتفاع درجة حرارة الكوكب إلى زيادة نسبة تبخر الماء من المحيطات والأنهار، مما يتسبب في دخول كميات أكبر من المياه إلى الغلاف الجوي. ويمكن لهذه الظاهرة أن تزيد من احتمالات هطول أمطار غزيرة وعنيفة. وحذرت هيئة المناخ التابعة للأمم المتحدة، من احتمال زيادة حدوث ظواهر مناخية" قصوى" بسبب تغير المناخ في السنوات المقبلة.

وقالت نوشرات تشودري، مستشارة العدالة المناخية لمنظمة "كريستيان آيد"[2] في بنغلاديش: "على الرغم من أنه كان من الجيد أن نرى قضية الخسائر والأضرار أصبحت قضية رئيسية في مؤتمر COP26، إلا أنه كان من المحبط أن نغادر بدون صندوق تم إنشاؤه، لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من خسائر دائمة بسبب تغير المناخ". "يجب أن يكون إنشاء هذا الصندوق أولوية عالمية في عام 2022".

وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تعرب الدول الأعضاء عن التزامها بحماية كوكب الأرض من التدهور واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ. وتحدد الخطة أيضًا (في الفقرة 14 منها) تغير المناخ بوصفه "واحداً من أكبر التحديات في عصرنا"، وتعرب عن قلقها من أن "آثاره الضارة تقوض قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. فالزيادات في درجة الحرارة العالمية وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وغيرها من الآثار المترتبة على تغير المناخ تخلف آثاراً خطيرة على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية الواطئة، بما في ذلك الكثير من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويهدد الخطر بقاء الكثير من المجتمعات وبقاء النظم البيولوجية التي تدعم كوكب الأرض."

ويرمي الهدف (13) من أهداف التنمية المستدامة إلى "اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وأثره"، والاعتراف في الوقت ذاته بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المحفل الحكومي الدولي الرئيسي على الصعيد الدولي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

وعلى وجه التحديد، تركز الغايات المرتبطة بذلك ضمن الهدف (13) من أهداف التنمية المستدامة على إدماج تدابير تغير المناخ في السياسات الوطنية، وتحسين التعليم، وزيادة الوعي، والقدرة المؤسسية على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من آثاره والإنذار المبكر. وتدعو الغايات الأبجدية ضمن الهدف (13) من أهداف التنمية المستدامة أيضاً إلى تنفيذ الالتزام المتعهد به في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتعزيز الآليات القادرة على زيادة القدرة على التخطيط والإدارة الفعالة فيما يتعلق بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

[1] هو مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرون لتغير المناخ، الذي عُقد في مركز SEC في جلاسكو، اسكتلندا، بالمملكة المتحدة، في الفترة من 31 أكتوبر إلى 13 نوفمبر 2021. رئيس المؤتمر كان الوزير البريطاني ألوك شارما.

[2] هي وكالة الإغاثة والتنمية الرسمية لـ 41 كنيسة مسيحية في المملكة المتحدة وأيرلندا، وتعمل على دعم التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ودعم المجتمع المدني وتقديم الإغاثة في حالات الكوارث في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا.

وتشدد الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 "المستقبل الذي نصبو إليه"، على تغير المناخ باعتباره تحدياً عالمياً ملحاً لا مفر منه، له آثار طويلة الأجل على التنمية المستدامة لجميع البلدان. وتعرب الدول الأعضاء في تلك الوثيقة عن قلقها إزاء استمرار ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة، وتعرض جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، للآثار الضارة لتغير المناخ. ونظراً لهذه المخاوف، دعت الدول الأعضاء إلى التعاون والمشاركة على أوسع نطاق من جانب جميع البلدان في إطار القيام باستجابة دولية فعالة ومناسبة لتغير المناخ.

ب-تداعيات التغير المناخي في القارة الإفريقية

رغم الجهود المبذولة في قمة المناخ COP-26، التي انعقدت في نوفمبر 2021 للفت انتباه العالم إلى الحاجة الملحة لمعالجة تغير المناخ واختُتمت بموافقة 197 دولة على ميثاق القمة، تفاوتت الآراء بشأن نجاحها حيث تواجه أفريقيا معدلات ارتفاع درجات الحرارة أسرع من باقي دول العالم، على الرغم من أنها مسؤولة عن أقل نسبة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، وهي 3.8% فقط. ويتوقع المحللون أن تواجه أفريقيا زيادات كارثية في درجات الحرارة تصل إلى 3 درجات مئوية بحلول عام 2050، إذا لم يتحقق هدف الحد من الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

ووفقاً لأحدث البيانات، كان عام 2020 ثالث أشد الأعوام حرارة في إفريقيا على الإطلاق؛ إذ ارتفعت الحرارة بمقدار 0.86 درجة مئوية عن متوسط درجة الحرارة في العقود الثلاثة التي سبقت عام 2010.

ويزداد تهديد أزمة التغير المناخي في أفريقيا ليطال الناتج المحلي الإجمالي للدول الأفريقية الأكثر عرضة لتداعيات الأزمة وتنعكس على مشروعات التنمية في أفريقيا، التي تضم نحو 1.2 مليار شخص، نصفهم لا يحصلون على الكهرباء، وهي مجموعة تعادل مجموع سكان الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن ترتفع خسائر النشاط الاقتصادي من 660 مليار جنيه إسترليني (899481 مليار دولار) في 2018 إلى أكثر من 1 تريليون جنيه إسترليني (136.285 تريليون دولار) في عام 2023، وهو ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لأفريقيا.

لم تشهد أجزاء من شرق أفريقيا مطرًا منذ سنوات، وهي تكافح الجفاف، بينما سجلت منطقة الساحل في غرب أفريقيا ارتفاعًا حادًا في النزاعات بين المزارعين والرعاة بسبب فقدان الغطاء النباتي، وفي جنوب مدغشقر تغلي العائلات أوراق الصبار للحصول على الطعام فيما تسميه الأمم المتحدة واحدة من أولى المجاعات في العالم الناجمة عن التغير المناخي.

ورغم توجّه الاتحاد الأفريقي لزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2050، يُلاحَظ أن عددًا قليلًا من البلدان، مثل جنوب أفريقيا ومصر وإثيوبيا والمغرب، لديه قدرات عالية في مجال الطاقة المتجددة حاليًا.

وذكرت تقارير ودراسات حكومية مصرية أن إفريقيا أول ضحايا تداعيات التغير المناخي، رغم أنها القارة الأقل انبعاثاً لغاز ثاني أكسيد الكربون، الناتج عن الأنشطة الصناعية والمتقدمة. وأوضحت التقارير أن تداعيات تغير المناخ في إفريقيا تتمثل في تعرضها لمخاطر التأثير علي الموارد المائية، وتفاقم ظاهرة النزوح الداخلي، وتزايد الاحتقان بين الرعاة والمزارعين علي خطوط السافانا، ليصل إلى صراعات مسلحة في السودان ونيجيريا ومالي.

وتشير بعض الدراسات حول تداعيات تغير المناخ إلى أن دولاً مثل غينيا وغامبيا ونيجيريا وتوغو وبنين والكونغو، وكذلك تونس وتنزانيا، وجزر القمر معرضة لأخطار كبيرة مع حلول 2050، بسبب تآكل السواحل وارتفاع مستوى سطح البحر. وحذرت التقارير من أن التغير المناخي يُهدد التراث الثقافي الإنساني في دول إفريقية مثل السودان التي صارعت في 2020 لإنقاذ آثارها في منطقة البجراوية.

كذلك أوصت الدراسات بضرورة رصد التمويلات اللازمة للحد من آثار المناخ الضارة في إفريقيا، ومنحها النصيب العادل من هذه التمويلات المقدّرة بنحو 100 مليار دولار، وهو ما تناقشه قمة غلاسكو.

ارتفاع منسوب مياه البحر وتآكل السواحل

هناك تباين إقليمي كبير في اتجاهات مستوى سطح البحر حول إفريقيا، حيث وصلت الزيادة في مستوى سطح البحر إلى 5 ملم سنويًا في العديد من المناطق المحيطية المحيطة بالقارة وتجاوزت 5 ملم سنويًا في جنوب غرب المحيط الهندي من مدغشقر شرقاً باتجاه موريشيوس وما وراءها. وهذا أكثر من متوسط ارتفاع مستوى سطح البحر العالمي البالغ 3-4 ملم في السنة. ويعد تدهور وتآكل السواحل أيضًا من التحديات الرئيسية، خاصة في غرب إفريقيا. حوالي 56٪ من السواحل في بنين وساحل العاج والسنغال وتوجو آخذه في التآكل، ومن المتوقع أن يتفاقم هذا في المستقبل. إن ارتفاع مستوى سطح البحر ليس هو العامل المسيطر حاليًا ولكن من المتوقع أن يتحد مع عوامل أخرى في المستقبل لتفاقم النتائج السلبية للتغيرات البيئية.

الأنهار الجليدية

لا تغطي حالياً الأنهار الجليدية سوى ثلاثة جبال في أفريقيا، وهي جبل كينيا وجبال روينزوري في أوغندا، وجبل كليمنجارو في تنزانيا. ومع أن صغر حجم هذه الأنهار الجليدية لا يتيح استخدامها لتخزين كميات كبيرة من المياه، فإنها تكتسب أهمية سياحية وعلمية عالية. وتفوق المعدلات الحالية لانحسار الأنهار الجليدية المتوسط العالمي. وإذا استمر هذا المنحى، فإنه سيؤدي إلى انصهار جليدي كلي بحلول أربعينيات القرن الحادي والعشرين. ومن المتوقع أن يزول الجليد عن جبل كينيا قبل ذلك بعشر سنوات، فيصبح بذلك من أول سلاسل الجبال التي تفقد أنهارها الجليدية نتيجةً لتغيّر المناخ البشري المنشأ.

الظواهر الشديدة التأثير

شهدت أجزاء عديدة من شرق أفريقيا فيضانات واسعة النطاق، وشملت البلدان التي أبلغت عن خسائر في الأرواح أو عن نزوح أعداد كبيرة من السكان، السودان، وجنوب السودان، وإثيوبيا، والصومال، وكينيا، وأوغندا، وتشاد، ونيجيريا (التي شهدت أيضاً موجة جفاف في جزئها الجنوبي)، والنيجر، وبنين، وتوغو، والسنغال، وكوت ديفوار، والكاميرون، وبوركينا فاسو. وقد بلغت بحيرات وأنهار عديدة في سبتمبر.

وفي منطقة الساحل، أدّت الفيضانات الأخيرة إلى تدمير منازل وإلحاق الضرر في مراكز صحية، وغُمرت أراضٍ زراعية حيث أُجبر أكثر من 3.5 مليون شخصاً على الفرار داخل البلدان وعبر الحدود. في جميع أنحاء منطقة الساحل، تعرضت البنية التحتية، بما في ذلك المرافق الصحية، لأضرار بالغة، مما أثر على الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد-19، ولأمراض أخرى مثل الملاريا والحصبة، ومع تلوث مصادر المياه وغمر المراحيض، تتزايد المخاوف من انتشار الكوليرا. وأفادت المفوضية بأن تدمير المحاصيل الزراعية بسبب الفيضانات أدى إلى زيادة نقص الغذاء وضعف المزارعين وأسرهم الذين تعتمد سبل عيشهم على المحاصيل.

وكانت النيجر أكثر المناطق تضرراً؛ وقد أبلغت السلطات النيجرية عن 71 وفاة و90 إصابة وتضرر أكثر من 350 ألف شخصاً بسبب الفيضانات. وعلى وجه الخصوص في منطقة مرادي، حيث حشدت المفوضية المساعدة للنازحين داخليًا في المناطق التي يتعين عليهم فيها عبور المياه العميقة أو التجديف في الزوارق. وتضررت ستة مواقع تستضيف النازحين من جرّاء الفيضانات، مما ترك أكثر من تسعة آلاف لاجئ ونازح في حاجة ماسة للمأوى. وقد وزعت المفوضية 1900 مجموعة من مستلزمات المأوى بالإضافة إلى مواد الإغاثة مثل الملابس والبطانيات ومستلزمات النظافة.

أما بوركينا فاسو، فأثرت الفيضانات على 13 منطقة، وتسببت بوفاة 41 شخصًا، وإصابة 112 بجراح، وتركت 12378 بلا مأوى. وتسببت الأمطار الغزيرة في أضرار جسيمة في بلد نزح فيه بالفعل واحد من بين كل خمسة أشخاص. وتستضيف بوركينا فاسو حاليًا أكثر من مليون من النازحين داخليًا، أي نصف عدد النازحين داخليًا في منطقة الساحل.

وفي مالي، تأثر آلاف النازحين داخليا والمجتمعات المحلية بسبب الفيضانات. وقد دُمرت مئات المنازل في المناطق الأكثر تضررا في غاو وموبتي وسيغو وسيكاسو.

وفي تشاد، تضرر أكثر من 236 ألف شخص بسبب الفيضانات، وتسعى المفوضية والشركاء إلى تأمين المأوى والطعام والإغاثة الأساسية والرعاية الصحية لهم. وفي مقاطعة غور الجنوبية، تضرر 1735 لاجئا، إلى جانب 283 أسرة على الأقل كانت شاهدة على تدمير محاصيلها بعد أن غمرت المياه أراضيها. وفي شرقي تشاد، تضررت أو دُمرت معظم المنازل والملاجئ في ستة مخيمات تأوي آلاف اللاجئين قرب إريبا، مما أجبر اللاجئين على النوم في المدارس أو في العراء.

انعدام الأمن الغذائي

كانت الآثار المتراكمة الناجمة عن سنوات النزاع الطويلة، وانعدام الاستقرار السياسي، وتقلب المناخ، وتفشي الآفّات، والأزمات الاقتصادية، والتي تفاقمت من جراء آثار جائحة كوفيد-19، العوامل الرئيسية التي أدّت إلى زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي. واستمر الغزو غير المسبوق للجراد الصحراوي الذي كان قد بدأ في عام 2019، في التأثير بشدة في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي في عام 2020.

ويزداد انعدام الأمن الغذائي بنسبة تتراوح بين 5 و20 نقطة مئوية مع كل فيضان أو جفاف في أفريقيا وفي جنوب الصحراء الكبرى. وما ينتج عن ذلك من تراجع على مستوي الصحة ومواظبة الأطفال على الدراسة ومنه إلى تفاقم التفاوت في الدخل وأوجه عدم المساواة بين الجنسين على المدى الطويل. وفي عام 2020، سُجلت زيادة بنسبة 40% تقريباً في عدد المتضررين من انعدام الأمن الغذائي مقارنةً بالعام السابق.

النزوح

تشير التقديرات إلى أن 12% من حالات النزوح السكاني الجديدة في العالم حدثت في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، حيث سُجلت أكثر من 1.2 مليون حالة نزوح جديدة بسبب بالكوارث ونحو 500 ألف حالة نزوح جديدة بسبب النزاعات. وكان للفيضانات والعواصف، ومن بعدهما الجفاف، الدور الأكبر في النزوح الداخلي بسبب الكوارث.

وأفادت دراسة حديثة لمركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) بالتعاون مع منظمة أوكسفام، بأن عدد الكوارث المناخية الشديدة أدت لنزوح أكثر من 20 مليون إنسان، وأن هذا الرقم قد تضاعف خمس مرات خلال العقد الفائت من القرن العشرين، ويمثل هذا الرقم قرابة 87% من إجمالي عدد الأشخاص النازحين داخلياً بسبب الكوارث خلال نفس الفترة.

إضافة لذلك، نزح ملايين من البشر واضطروا لترك ديارهم جراء الكوارث المناخية البطيئة، كالجفاف وارتفاع منسوب مياه البحار. وتعتبر المجتمعات الأشد فقراً حول العالم، هي الأكثر تعرضاً للنزوح والهجرة بسبب تغيرات المناخ، في حين أن الفئات الأكثر غنى هم الأقل تعرضاً لترك أماكن سكنهم الأصلية.

الاستثمارات

تُقدر تكلفة التكيف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما يتراوح بين 30 و50 مليار دولار أمريكي سنوياً (2-3% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي) على مدى العقد المقبل، لتجنب ارتفاع أكبر في تكلفة الإغاثة الإضافية في حالات الكوارث. ويستلزم تحقيق التنمية القادرة على التكيف مع تغيّر المناخ في أفريقيا استثمارات في البنى الأساسية للأرصاد الجوية الهيدرولوجية ونظم الإنذار المبكر من أجل الاستعداد لتزايد الظواهر الخطرة والشديدة التأثير.

ج- جهود الأمم المتحدة لمواجهة التغير المناخي

تحاول الأمم المتحدة باستمرار العمل علي التكيف مع التغيرات المناخية والحد من الآثار السلبية للتغير المناخي الحاد الذي يشهده العالم الآن حيث بدأت الأمم المتحدة في تقديم عدة اتفاقيات خاصة بالمناخ والتغير المناخي وإعداد الأُطر الخاصة بالتغير المناخي. أُنشأت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وهي معاهدة بيئية دولية لمكافحة "التدخل البشري الخطير في النظام المناخي"، ويتم ذلك جزئيًا عن طريق تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي. وقامت 154 دولة بالتوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعروف بشكل غير رسمي باسم "قمة الأرض"، ودعت المعاهدة إلى استمرار البحث العلمي، والاجتماعات المنتظمة، والمفاوضات واتفاقات السياسة المستقبلية المصممة للسماح للأنظمة البيئية بالتكيف بشكل طبيعي مع تغير المناخ، لضمان عدم تعرض إنتاج الغذاء للتهديد ولتمكين التنمية الاقتصادية من المضي قدمًا بطريقة مستدامة.

جاء بروتوكول كيوتو 1997 ليكون الخطوة التنفيذية للاتفاقية الإطارية بشأن المناخ للأمم المتحدة ودخل البروتوكول حيز التنفيذ في 2004 بعد قيام روسيا بإقراره حيث كان انضمام روسيا خطوة مهمة لأن الاتفاق لم يكن ليصادق عليه بدون إقرار دول تمثل 55% على الأقل من مجموع الغازات المنبعثة عالميًا ولم يتم الوفاء بتلك الجزئية إلا بعد انضمام روسيا.

تضمن البروتوكول عدة إلتزامات تنقسم إلي مجموعتين حيث تضمن المجموعة الأولى الإلتزامات التى تتكفل بها جميع الأطراف المتعاقدة، في حين تختص المجموعة الثانية بمجموعة الإلتزامات التى تتحملها الدول المتقدمة حيال الدول النامية. وتعد المجموعة الثانية أكثر أهمية حيث أنها تنص على الإلتزامات التي تتعهد بها الدول المتقدمة وحدها، وتلتزم بها في مواجهة الدول النامية لمساعدة الدول النامية على الإلتزام بالأحكام الواردة في اتفاقيه الأمم المتحدة الإطارية من ناحية، وتشجيع الدول النامية على التعاون الفعال في إطار المنظومة الدولية لحماية البيئة من ناحية أخرى.

وتأتي التزامات الدول المتقدمة تجاه الدول النامية من خلال دعم جهود الدول النامية والأقل نموًا في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخى والتأقلم معها، وتحقيق التعاون المشترك مع الدول النامية أو الأقل نموًا في "آلية التنمية النظيفية-Clean Development Mechanism"، والتى تعد أحد أهم الآليات التى حددها بروتوكول كيوتو. وتنص هذه الآلية على إلتزام واضح من جانب الدول المتقدمة بالقيام بمشروعات في الدول النامية بغرض مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة، والمساهمة في نفس الوقت بتحقيق الهدف الرئيسى لاتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومساعدة الدول المتقدمة في الإلتزام بتخفيض الانبعاثات إلى الحد المقرر لها. فهذه الآلية تفيد كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وتتمثل الفائدة التى تعود على اقتصاديات الدول النامية في وجود الاستثمارات القادمة من الدول المتقدمة على أراضيها، في حين تتمكن الدول المتقدمة من استخدام الانبعاثات الناتجة من أنشطة هذه المشروعات للإسهام في تحقيق جزء من إلتزاماتها الخاصة بتحديد وتخفيض كمي للانبعاثات.

يمكن الاستنتاج بأن بروتوكول كيوتو يضع مسئولية تنفيذ العبء الأكبر من الالتزامات الواردة فيه على عاتق الدول المتقدمة، إذ يلزمها البروتوكول بتقديم كافه صور الدعم المالى والفنى اللازم لإعانة الدول النامية والأقل نموًا على تنفيذ الإلتزامات الناشئة عن السياسات الدولية المشتركة لحماية البيئة من مظاهر التلوث التى تداهمها. يُضَاف إلى ذلك أن هذا البروتوكول ألزم الدول المتقدمة دون الدول النامية والاقل نموًا بالعمل على انتهاج السياسات اللازمة لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب محددة وفقًا لجدول زمنى معين.

بعد ذلك، تأتي الاتفاقية الأحدث الخاصة بالتغير المناخي وهي اتفاقية باريس للمناخ والتي تم تبنيها في 2015 وتوقيعها في 2016. ويُعَد الهدف الرئيسي للاتفاقية هو الوصول إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يسمح للنظام البيئي بأن يتكيف بصورة طبيعية مع تغير المُناخ، وبالتالي حماية الإنسان من خطر يصل الي النقص في الغذاء والماء، والسماح بالمضي قدمًا في خلق سبل للتنمية الاقتصادية علي النحو المستدام. انضمت 191 دولة (190 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) إلى اتفاقية باريس، ويتضمن الاتفاق إلتزامات من جميع الدول لخفض انبعاثاتها والعمل معاً للتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعو الدول إلى تعزيز التزاماتها بمرور الوقت. يوفر الاتفاق طريقاً للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في جهود التخفيف من حدة المناخ والتكيف معها مع إنشاء إطار للرصد والإبلاغ الشفاف عن الأهداف المناخية للدول.

ثالثًا: تأثير التنظيمات المسلحة والتغير المناخي علي مؤشرات الأمن البشري في الساحل الإفريقي

أدي تفاقم أزمة المناخ وتأثير التغير المناخي إلي تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي نظرًا لانتشار الجماعات المسلحة والإرهابية لنهب ثرواتها حيث تزخر هذه المنطقة بالعديد من الثروات المعدنية مثل الذهب واليورانيوم والفوسفات. كما باتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم، حيث تصدر تشاد النفط ما يقارب 200 ألف برميل يوميًا، وتعتبر مالي ثالث منتج إفريقي للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا، بالإضافة إلى نيجيريا التي تعد أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل واحتياطي يبلغ 36 مليار برميل.

وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميًا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7 % من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما تشير الدراسات إلى أن تشاد وموريتانيا والنيجر تشكل ثروة بترولية مهمة.

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء ويمتد على مسافة 4128 كم، بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من "واري" في نيجيريا ويصل إلى "حاسي الرمل" بالجزائر مرورا بالنيجر.

ويأتي تواجد الجماعات الارهابية في منطقة الساحل بسبب الرغبة في استغلال تلك الموارد ولكن هناك ما يزيد الوضع سوءًا وهو التغير المناخي والتدهور البيئي الذي تعاني منه المنطقة. ونظرًا لهشاشة الوضع في بلدان الساحل الأفريقي يتزايد وجود الجماعات الإرهابية المسلحة هناك، كما جاء على لسان الدكتورة سالي اسحاق، أستاذة الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا بجامعة القاهرة "إن منطقة الساحل تعد نموذجًا لمدى قدرة الإرهابيين على استغلال كل أشكال الهشاشة، لكي يجدوا لأنفسهم على حسابها مرتكزات وجود وتكاثر، كما لو أن الأمر أشبه ما يكون بطفيليات تتكاثر على كل جسم استسلم لعوامل المرض والضعف."

وفي ضوء ذلك، حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش من أن التغير المناخي يمكن أن يشكل "أحد العوامل التي تفاقم" احتمالات وقوع الأعمال الإرهابية، مضيفاً أن التدهور البيئي الذي يشهده العالم يعرض أي منطقة غير مستقرة أو تشهد نزاعات لمخاطر وتهديدات أمنية كبيرة. وتحدث عن حقيقة أن البلدان الأكثر عرضة للتأثر بأزمة المناخ هي نفسها التي تعاني من غياب الأمن والفقر وضعف الحوكمة وآفة الإرهاب.

أكد رئيس الهيئة الدولية للصليب الاحمر بعد زيارته لمنطقة الساحل الأفريقي على أن العنف والتحديات التي تواجه المنطقة لا تؤدي فقط إلي النزاع بل ترتبط بتقليص الأراضي القابلة للاستغلال وعدم إمكانية التنبؤ بتوفر موارد المياه، وأن التوترات الموجودة منذ القدم بين المجتمعات الزراعية والرعوية آخذه في الازدياد بسبب تقلص الأراضي القابلة للاستغلال وعدم استدامة موارد المياه. وأكد أيضاً أن تغير المناخ يؤدي إلي ازدياد تعقيد الوضع في منطقة تعاني من تأخر التنمية والفقر المزمن وتفشي النشاط الإجرامي والعنف الذي يؤدي بالفعل إلى هشاشة أوضاع الحياة. وأن المزيج من تغير المناخ والنزاعات يُنبئ بانفجار وشيك مما يؤدي إلي وجود ضرورة لإحداث تحول جذري في النهج المتبع في التعامل مع منطقة الساحل الإفريقي، والتي من شأنها تعزيز قدرة الأفراد علي تحمل الصدمات المناخية بشكل أكبر.

بالتأكيد يعود انتشار الجماعات الارهابية في منطقة الساحل الأفريقي الي هشاشة الوضع في دول الساحل الافريقي حيث تعاني تلك الدول من هشاشة أنظمتها الاقتصادية وعدم قدرة الحكام على السيطرة علي الأوضاع بالبلاد. ويُضعف أيضًا التغير المناخي القاسي من قدرة تلك الدول علي مواجهة التنظيمات الإرهابية المسلحة التي تستغل ضعف تلك البلاد وقسوة مناخها وتتدخل لنهب ثرواتها أو التصارع مع بعضها البعض نظرًا لقلة الموارد. وتوجد في المنطقة بؤرتان ملتهبتان للتطرف العنيف وعدم الاستقرار، الأولى: تشمل مالي وجوارها المباشر؛ بوركينا فاسو والنيجر، في الساحل الغربي، حيث تنشط العديد من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي بايع بعضها في السنوات الأخيرة تنظيم "داعش". أما البؤرة الثانية: فإنها تشمل حوض بحيرة تشاد، الذي يضم نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، التي تعاني منذ البداية- خاصة نيجيريا- من إرهاب جماعة بوكو حرام، ومنذ عام 2016 ظهرت مجموعة منشقة من بوكو حرام أعلنت مبايعتها لتنظيم "داعش".

وبالنظر لدول الساحل الافريقي سنقوم بالتركيز علي الأمن الشخصي(الفردي) والأمن الغذائي والنزوح كونهم أكثر المفاهيم المعرضة لتهديدات من قبل التغير المناخي وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة.

الأمن الشخصي/ الفردي

يعتبر الأمن الفردي من أهم عناصر الأمن البشري نظرًا لما لهذا المفهوم من أهمية على حياة البشر، وهو يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للأفراد في ظل وجود النزاعات المسلحة وتزايد الجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة وغسيل الأموال لتصل إلى أيدي جماعات تستخدمها في عمليات العنف والإرهاب. وتعتبر النزاعات المسلحة (الدولية والإقليمية والمحلية) عامل هام يهدد الأمن الفردي نظرًا إلى ما تحمله من أخطار تهدد حياة البشر وتلحق أضرارًا فادحة بالإنسان. وبالتطبيق علي حالة دول الساحل الافريقي نجد أن الأمن البشري للأفراد هناك يتعرض للعديد من التهديدات التي من شأنها تقويض الوضع الأمني للبشر في أفريقيا نتيجة انتشار الجماعات الارهابية المسلحة المختلفة.

الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والإقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة مليئة بالنشاط والصحة. لكن واقع الأمن الغذائي لكثير من الشعوب مأسوي، حيث يموت كل عام قرابة 11 مليون طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس. وجميع هذه الوفيات تحدث في البلدان النامية، ثلاثة أرباعهم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وهما المنطقتان اللتان يعانيان أيضًا من المعدلات الأعلى للجوع وسوء التغذية والفقر.

وبالنظر لدول الساحل الافريقي حيث أنها الأكثر تأثرًا بالتغير المناخي القاسي الذي يهدد الأمن الغذائي للبشر هناك حيث ذهبت تقديرات وكالات الأمم المتحدة، حتى قبل تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلا أن المنطقة كان بها أكثر من 55 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية من بين سكانها البالغ عددهم 456.7 مليون نسمة. وهذه الجائحة، ومعها حالات الصراع في بلدان المنطقة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، تجعل من الجوع مشكلة من المشاكل الأكثر شيوعاً. وفي عام 2020، شكلت حصة المنطقة من إجمالي من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم 20%، وهي نسبة مرتفعة للغاية عند اعتبار أن المنطقة لا تشكل سوى 6% من سكان العالم.

قد تعقدت فرص الحصول على الأغذية الأساسية لا سيما بالنسبة للأسر المهددة بالمخاطر كما انتشر سوء التغذية وسط الأطفال، حيث تشير التقارير إلى أن ثلث الأطفال في إقليم كيدال بجمهورية مالي دون سن الثالثة من العمر يعانون من سوء التغذية الحاد.

وفي النيجر يقدر أن 2.5 مليون شخص في ثلاثة الآف قرية تقريبا مهددون بنقص الأغذية، وقد بدأت الحكومة ببيع الحبوب بأسعار مدعومة في المجتمعات المتضررة مع تأثير محدود على الوضع الغذائي إجمالا. ومما يذكر أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) قد ناشدت المجتمع الدولي من أجل

جمع الأموال بما يكفي لإطعام 750 ألف طفلاً في النيجر الذين ظهرت على 150 ألفاً منهم علامات سوء التغذية الحاد.

وفي بوركينا فاسو، قامت الحكومة بتوزيع الحبوب على المجتمعات المتضررة، أما جمهورية مالي فقد دعمت عملية بيع 150 ألف طنًا من العلف الحيواني، بينما يتوقع أن يجري تدعيم مبيعات الحبوب قريبا في تشاد. وفي موريتانيا حيث ازدادت حالة سوء التغذية تفاقما، بدأ برنامج الأغذية العالمي العمل بما يعرف بحملة الغذاء مقابل العمل.

ونتيجة لانتشار الجماعات الإرهابية بالساحل الافريقي وحرصها الدائم علي تعزيز مواقعها في دول الساحل الأفريقي، اضطر العديد من الأشخاص ترك منازلهم والنزوح من مناطق مهددة ومعرضة للعنف من قبل الجماعات الإرهابية مما يهدد الأمن البشري لهؤلاء الأفراد حيث لا يتوفر لهم مسكن مستقر يستطيعوا فيه ممارسة الحياة اليومية الطبيعية.

ويعزز الإرهابيون مواقعهم في تلك المنطقة وخصوصا عقب سقوط دولة "داعش" المزعومة في الشرق الأوسط، حيث تشير تقارير لإعادة هؤلاء المتطرفين تنظيم صفوفهم في منطقة الساحل، بالتعاون مع تنظيمات مثل" القاعدة."

وارتكبت هذه التنظيمات فظائع بحق المدنيين بغرض إرهاب السكان في المنطقة من جهة، ومد نفوذها والسيطرة على المزيد من الأراضي من جهة أخرى. وتأتي الأرقام وفقًا للمفوضية السامية لشون اللاجئين حيث لقي 4800 شخصًا مصرعهم في معارك وأعمال عنف شهدتها منطقة الساحل في العام الماضي، ما يمثل زيادة تصل إلى 6 أضعاف مقارنة بسنة 2016، في حين وصل هذا العدد في 2020 إلى 3900.

وإلى جانب التنظيمات الإرهابية، أرجعت المجلة تنامي أعداد الوفيات في المنطقة إلى أعمال العنف الوحشية التي تنفذها ميليشيات طائفية عرقية، تعد مسؤولة عن 17 في المئة من نسبة الوفيات المس وأجبرت أعمال العنف في الساحل الأفريقي 1.7 مليون شخص على النزوح، علما أنه قد سجل فرار 3 آلاف شخص يوميا في هذه السنة لوحدها.

وتسعى دول المنطقة جاهدة إلى جانب أطراف دوليين للقضاء على التنظيمات الإرهابية في الساحل، حيث تمتلك الأمم المتحدة 15 ألف جندي في مالي، بينما يصل تعداد القوة الفرنسية 5100 جندي، ولدى أميركا 1200 عنصر يعملون بشكل رئيسي في الميدان الاستخباراتي والخدمات اللوجستية.

الخاتمة

يؤثر كل من التغير المناخي القاس المتسارع وانتشار الجماعات المسلحة في دول الساحل الافريقي علي جودة الحياة في تلك المنطقة. حيث تمثل تلك العوامل تهديدًا كبيرًا لمفهوم الأمن البشري وخاصة البعدين الشخصي والغذائي. ازدات حدة التغيرات المناخية في عام 2021 واصبحنا نري كل مل

تم التحذير منه من كوارث طبيبعة وارتفاع في درجات الحرارة أصبح حقيقة حيث زادت الأعاصير والاعاصير المدارية والعواصف وهي من اكثر الظواهر التي تكلف الحكومات موارد مالية طائلة لمحاولة إصلاح تداعيات تلك الكوارث.

يؤدي تفاقم أزمة المناخ وتاثير التغير المناخي إلي تدهور الاوضاع الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي نظرًا لانتشار الجماعات المسلحة والارهابية لنهب ثرواتها حيث تزخر هذه المنطقة بالعديد من الثروات المعدنية مثل الذهب واليورانيوم والفوسفات، كما باتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم.

يعتبر الأمن البشري تسلسلاً لحقوق الإنسان وفق أولويات ترتكز على ظروف كل مجتمع ويتوافق مع أفكار الخوف والحاجة. وبالتالي، يمكن فهمه وتوضيحه من خلال القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل نقص الغذاء والدواء والرعاية والتعليم والأمن، وذلك وفقًا لما أكدته جميع الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.